



## ضرورة تصحيح اختلالات التوازن في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

وعرض السيد ابو غزالة مواضيع لم تحسن بعد مثل المعاملة الخاصة والتفضيلية ونقل التكنولوجيا وحقوق العمل والاستثمار والخدمات المالية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وشدد على ضرورة تنفيذ المعالجة الخاصة والتفضيلية في صالح الدول النامية لخالف الاتفاقيات وتصحيح اختلالات التوازن في الكثير من اتفاقيات WTO خاصة فيما يخص تدابير التعويضات والاعانات المالية واجراءات عدم الاغراق وغيرها.

وطالب أيضاً بضرورة اجراء المفاوضات بشفافية تامة وبطريقة ميسرة لضمان المشاركة الفعالة لجميع اعضاء WTO وان يوضع في الاعتبار الظروف الخاصة بالدول الاقل نمواً في المفاوضات ووجوب توفير عناية خاصة في حالات الدول ذات الاقتصاد الصغير والاعتراف باجراءات تحرير التجارة الذاتية وأسلوب توفير الثقة المالية للدول النامية لتنفيذها، ومن أهم ما طالب به ابو غزالة هو أنه يجب الاتفاق على ضمان ان الدول النامية لن تكون مهددة بموجب آليات تسوية المنازعات خلال فترة اجراء المفاوضات. وجدير بالذكر ان كافة هذه الموضوعات لا تعني الدول النامية فحسب، وإنما تعني كذلك الدول المتقدمة حيث أنها تعرض لأفاق التعاون وتعالج أوجه الصراع والتنافس مع بزوغ عصر جديد بدا يسطع مع قدوم الألفية الثالثة، ويتميز هذا العصر بنوعية جديدة من التحديات و المجالات التعاون التي لم يعهدتها العالم من قبل خلال القرون الماضية.

**الرياض - عبدالله الشماسي:**

■ نظم المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة في الجزائر العاصمة سلسلة من المحاضرات والندوات بعنوان «انتقالية واستشفاف» وذلك خلال الفترة من ١١ - ١٣ - ٢٠٠٠ يوليو الجاري.

وقد شارك طلال ابو غزالة رئيس مجموعة ابو غزالة الدولية وهي المؤسسة العربية الرائدة في مجالات الملكية الفكرية والاستشارات الاقتصادية والمالية والإدارية. والقى محاضرة بعنوان (قواعد المنظمة العالمية للتجارة WTO الرهانات بالنسبة للعالم الثالث).

وتناول السيد ابو غزالة بالبحث والتحليل شتى الموضوعات المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات الجات GATT والtribe TRIPS والـ TRIMs والتحضير لمتمر سيائل ومتابعة قرارات جولة اوروبياً.

كما تناول ابو غزالة العديد من القضايا الهامة الأخرى للدول النامية وقد مقتربات عديدة مشدداً على ضرورة ان تؤخذ في عين الاعتبار منها مفاوضات حول حقوق العمال والبيئة والسياسات التنافسية وضرورة اقامة بنية تحتية عملية لعملية العولمة الدول النامية وال الحاجة لصياغة قوانين أو مبادرات للحصول على اجراءات وقرارات في صالحها وكيفية ضمان المفاوضات الأخيرة المتفق عليها سابقاً للمفاوضات الخاصة بالخدمات وغيرها والتحديد الدقيق لمفهوم عدم التوازن فيما بين الحقوق والالتزامات كما اعطى اهتماماً خاصاً لاتفاقية الترسيس لضمان تشجيع انتقال التكنولوجيا.